



وزارة التنمية الإجتماعية - قطاع غزة

برنامج التحويلات النقدية
(شيك الشؤون)
وأزمة تقليص الدفعات النقدية



إعداد:

الإدارة العامة للتخطيط والتعاون الدولي

وزارة التنمية الإجتماعية

أغسطس 2023

@ أغسطس، 2023

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي

وزارة التنمية الاجتماعية (2023). برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) وأزمة تقليص الدفعات النقدية.

قطاع غزة، فلسطين

الإدارة العامة للتخطيط والتعاون الدولي

وزارة التنمية الاجتماعية

الصفحة الإلكترونية: [/https://www.mosa.gov.ps](https://www.mosa.gov.ps)

يمكنكم الوصول إلى الوثائق المتعلقة بالفقر من خلال: [/https://www.mosa.gov.ps/reports/24](https://www.mosa.gov.ps/reports/24)

جدول المحتويات

1.....	جدول المحتويات
2.....	مقدمة
2.....	البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية
3.....	معايير الاستحقاق
3.....	الخدمات المقدمة للأسر الفقيرة والفئات المهمشة
3.....	برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون)
3.....	مصادر تمويل الدفعات النقدية لبرنامج التحويلات النقدية
4.....	انتظام الدفعات النقدية للأسر الفقيرة
5.....	أزمة دفعة أغسطس 2023
5.....	سبب أزمة تأخير/تقليص الدفعات النقدية
5.....	الآثار السلبية لتأخر/تقليص/وقف المساعدات النقدية للأسر الفقيرة
6.....	التوصية

برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) وأزمة تقليص الدفعات النقدية قطاع غزة

مقدمة

تفيد بيانات البنك الدولي للعام 2022م بأن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بلغت 24.6%، بواقع 60% في قطاع غزة، 14% في الضفة الغربية، كما بلغ معدل البطالة في العام 2022 في الأراضي الفلسطينية حوالي 24% بواقع 45.3% في قطاع غزة مقارنة بـ 13.1% في الضفة الغربية، وتشير نتائج مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي للعام 2020 (SEFSec) إلى أنه خلال العام 2020 كان عدد الأسر الفلسطينية الآمنة غذائياً أقل من نصف عدد الأسر الفلسطينية، مع فروقات شاسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما كانت 60% من أسر الضفة الغربية آمنة غذائياً، وكانت 60% من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة متوسطة أو شديدة. ومن الجدير ذكره بأن عدد سكان قطاع غزة بلغ نهاية العام 2006 حوالي 1,416,543 نسمة، فيما وصل عدد السكان في العام 2022 إلى 2,375,259 نسمة، وبالتالي فإن عدد سكان غزة قد ازداد بنسبة 67.7% خلال 17 عام، بمعدل زيادة سنوي حوالي 4%.

البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية

في أواخر العام 2005 نتيجة للتطورات السياسية وحظر التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية دفع مباشرة عرفت بألية بيغاس، حيث كان يتم صرف دفعات موحدة كل ثلاث شهور بمبلغ 1,000 شيكل للدفعة لكل أسرة مستفيدة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية بغض النظر عن الاختلاف بين الأسر في عدد الأفراد أو خصائصها المختلفة، وقد كان يتم الدفع المباشر للمستفيدين عبر البنوك في قطاع غزة دون المرور بوزارة المالية في السلطة الفلسطينية، وقد استمرت من العام 2006 حتى العام 2011.

في العام 2011، وفي إطار التطوير المستمر لبرامج وخدمات وزارة التنمية الاجتماعية، قامت الوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية حينها) مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بإطلاق البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية بمكونه الأساسي برنامج التحويلات النقدية والذي يعتبر إمتداداً لبرامج المساعدات النقدية التي بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديمها للأسر الفقيرة والفئات المهمشة في الأراضي الفلسطينية منذ سبعينات القرن الماضي وفق ما كان يسمى (شيك الشؤون).

معايير الاستحقاق

يعتمد البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية على معادلة إحصائية لقياس مستوى المعيشة تم وفق متغيرات (جغرافية - ديموغرافية - صحية - اقتصادية - سكنية - وغيرها) لتحديد استحقاق الأسر الفقيرة للاستفادة من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية.

الخدمات المقدمة للأسر الفقيرة والفئات المهمشة

تقدم الوزارة للأسر التي تنطبق عليها شروط الاستحقاق حزمة من المساعدات والخدمات (مساعدة نقدية - قسيمة شرائية - مشاريع صغيرة - تأمين صحي - إعفاءات مدرسية وجامعية - برامج دعم نفسي واجتماعي - وغيرها...) بالإضافة إلى تقديم خدمات متخصصة تتعلق بالفئات المهمشة والضعيفة مثل النساء المعنفات، الأطفال في ظروف صعبة، الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.

برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون)

يستهدف برنامج التحويلات النقدية الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وكذلك بعض الفئات المهمشة، حيث يتم صرف دفعات نقدية فصلية (كل ثلاث شهور) للأسر المستفيدة من البرنامج يتراوح قيمة الدفعة الفصلية بين 750 إلى 1800 شيكل، وفي حال انتظام هذه الدفعات المالية فإنها لا تغطي أكثر من 30% من فجوة الفقر لدى الأسرة الفقيرة (تحتاج الأسرة المكونة من خمس أفراد منهم اثنان بالغين وثلاثة أطفال إلى 1940 شيكل شهريا لتخرج من منطقة الفقر المدقع وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

مصادر تمويل الدفعات النقدية لبرنامج التحويلات النقدية

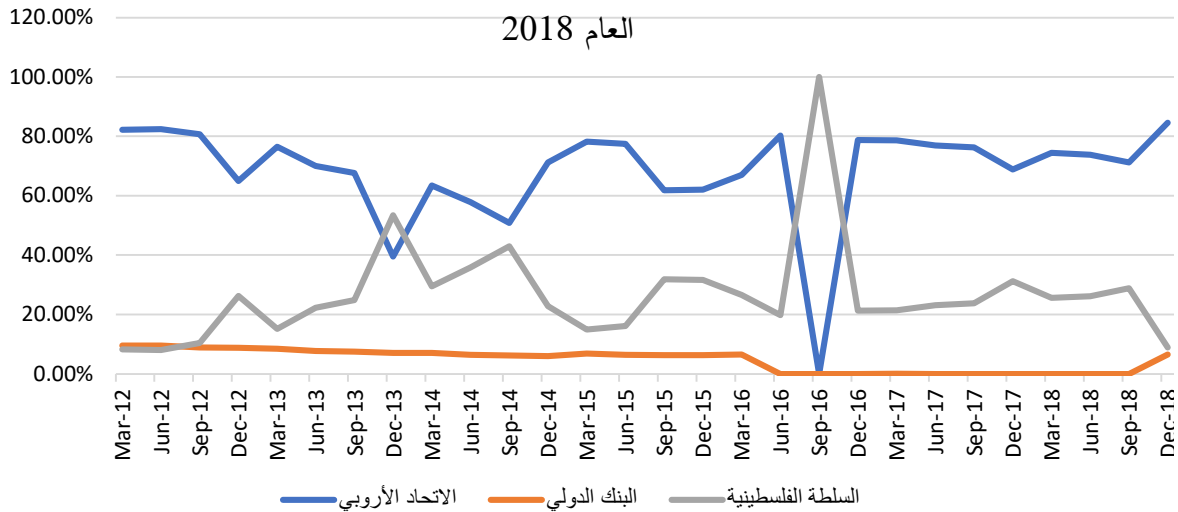
من خلال تتبع الدفعات النقدية للأسر الفقيرة في قطاع غزة فقد شكلت مساهمة الاتحاد الأوروبي المالية لقطاع غزة بنسبة 75%، فيما بلغت مساهمة البنك الدولي 5%، وأخيراً مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية 20% من إجمالي الدفعة المخصصة لقطاع غزة.

وفق بيانات دفعة أغسطس 2023 بلغت نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في الدفعة المخصصة لقطاع غزة بلغت 92.24%، فيما بلغت مساهمة السلطة الفلسطينية 7.76% في قطاع غزة.

انتظام الدفعات النقدية للأسر الفقيرة (انظر ملحق 1)

- من العام 2006 حتى العام 2011 انتظم صرف الدفعات النقدية للأسر الفقيرة بمعدل أربع دفعات نقدية موحدة 1,000 شيكل لكل أسرة فقيرة عبر آلية بيغاس للأسر الفقيرة حيث كان يتم الدفع مباشرة من الاتحاد الأوروبي للمستفيدين عبر البنوك دون المرور بوزارة المالية.
- انتظم صرف الدفعات النقدية للأسر الفقيرة الفلسطينية منذ العام 2012 حتى العام 2018، بمعدل أربع دفعات سنوية.
- تقليص وتأخير التحويلات النقدية: حيث قامت السلطة الفلسطينية بتقليص وتأخير الدفعات النقدية للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية.
- تخفيض عدد الدفعات المالية: خفضت السلطة الفلسطينية الدفعات النقدية للأسر الفقيرة في الأعوام 2019، 2020 حيث مثلت دفعات برنامج التحويلات النقدية 75% من الدفعات المخططة لهذه الأعوام، وذلك على الرغم من دفع الاتحاد الأوروبي لمساهمته السنوية لأربع دفعات في هذه الأعوام، وفق التصريحات الإعلامية الصادرة عن الإتحاد الأوروبي.
- تأخر دفع مساهمة الإتحاد الأوروبي للبرنامج: أدى إلى تخفيض الدفعات للأسر الفقيرة في الأعوام 2021 و2022 حيث تم صرف ما نسبته 20% و30% على التوالي مما كان مخطط لهذه الأعوام.
- في عام 2023 وبعد انتظام دفع المانحين الخارجيين مساهماتهم في البرنامج تأخرت الدفعة الأولى في هذا العام للأسر المستفيدة لمدة ثلاثة أشهر حتى استطاعت السلطة الفلسطينية من تأمين مساهمتها كاملة في دفعة في إبريل 2023، ومجتزأة في دفعة أغسطس 2023.

شكل 1: مساهمة الشركاء في برنامج التحويلات النقدية لقطاع غزة من العام 2012 حتى



أزمة دفعة أغسطس 2023

بلغ عدد الأسر المستفيدة من دفعة 2023 التي تم صرف مساعدتها النقدية كاملة من خلال الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة حوالي 57,211 أسرة في غزة بمبلغ إجمالي 75.9 مليون شيكل، فيما تم صرف المساعدة بشكل جزئي (370 شيكل تقريباً) لحوالي 17,389 أسرة من ميزانية وزارة المالية في السلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي 6.39 مليون شيكل.

أزمة برنامج الأغذية العالمي

وتأتي هذه الدفعة المجترأة في ظل التقليل المستمر للقوائم الشرائية التي يتم توزيعها من خلال برنامج الأغذية العالمي منذ يونيو 2023، حيث توقف هذه المساعدات عن حوالي 42% من المستفيدين من هذا البرنامج في قطاع غزة، مما يزيد من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأسر الفقيرة في قطاع غزة.

سبب أزمة تأخير/تقليل الدفعات النقدية

من خلال التصريحات الصادرة عن مسؤولين في السلطة الفلسطينية فإن السبب الرئيسي لوجود أزمة في تأخر أو تقليل الدفعات النقدية للمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية هي وجود أزمة مالية تمر بها السلطة الفلسطينية، مما أثر بشكل كبير على قدرة السلطة على الإيفاء بالتزاماتها بشكل عام وخاصة للأسر الفقيرة، ويلاحظ بأن الدفعات النقدية للأسر الفقيرة في السنوات الخمس الأخيرة لا تحظى بأولوية في الصرف لدى وزارة المالية في السلطة الفلسطينية.

الآثار السلبية لتأخر/تقليل/وقف المساعدات النقدية للأسر الفقيرة

- اتساع فجوة انعدام الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والمعدمة نتيجة لعدم وجود الدخل الكافي لتوفير الاحتياجات المعيشية الأساسية في ظل ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة إلى 64%.
- تعرض العديد من الأسر لخطر التشرد بسبب عدم القدرة على دفع ايجار المسكن الذي يقطنون فيه خاصة وأن نسبة 32% من الأسر المستفيدة من شيكات الشؤون تسكن بالإيجار
- احتمالية تفاقم المرض وتردي الوضع الصحي للأسر التي يعاني أحد أفرادها من حالات مرضية تحتاج لتوفير العلاج الدائم والرعاية الطبية اللازمة حيث أن 55.7% من أرباب الأسر مصابون بمرض مزمن أو أكثر.

- تعرض الفئات الهشة كالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة لخطر الإهمال الاجتماعي والصحي بسبب عدم قدرة الأسر التي لديها مسنين وأشخاص ذوي إعاقة على الرعاية المناسبة وتوفير الأدوات المساندة الأساسية كالحفاضات الطبية ومستلزمات النظافة الشخصية وتكاليف الرعاية الصحية المنزلية.
- تعرض بعض النساء للانتهاكات الانسانية وتعرضها للانخراط في حالات التسول والعمل غير المناسب لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن التي يتولين ادارتها والتي يبلغ نسبتهم 41.8% من اجمالي الأسر المستفيدة.
- تفاقم المشكلات النفسية للأطفال في ظل عدم قدرة أرباب الأسر على توفير احتياجاتهم الأساسية التي يتمتع بها أقرانهم من نفس المراحل العمرية بالمدارس والأحياء مما يفاقم من مشكلات تراجع التحصيل الدراسي وتفاقم المشكلات النفسية والصحية لديهم خاصة وأن نسبة 45.8% من أفراد الأسر أقل من 18 عام.
- تفاقم العنف المجتمعي الناجم عن الاحتياج وتزايد أعداد المتسولين والمشردين وارتفاع معدل الجريمة
- غياب وتراجع السلم المجتمعي بسبب وجود فجوة اجتماعية تتسع يوماً بعد آخر بسبب اتساع رقعة الاحتياج لفئة تتجاوز 60% من اجمالي السكان بسبب انعدام الدخل وعدم قدرة المؤسسات على تغطية هذه الفجوة التي تتسع يوماً بعد آخر.

التوصية

في ظل الواقع الحالي وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توفير مساهمتها في الدفعات النقدية للأسر الفقيرة، واستحالة استدامة التقليل والتأخير في صرف الدفعات النقدية للأسر الفقيرة، فإننا نقترح توفير شبكة أمان مالية دولية وعربية للأسر الفقيرة، إضافة إلى تجنب مخصصات الأسر الفقيرة الأزمات المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، مع ضرورة إعطاء الدفعات النقدية للأسر الفقيرة أولوية لدى السلطة الفلسطينية، وتكثيف الجهود مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي من أجل إعادة تقييم آليات العمل الحالية، وإيجاد بدائل تمكن من وصول التحويلات النقدية للمنتفعين بانتظام.

